

الحريات الفردية تستفز الإسلاميين في المغرب

برلمانية عن العدالة والتنمية تدعو حزبها للتخلي بالشجاعة عند الخوض في ملف الحريات



قضية الريسوني تخرج حزب العدالة والتنمية

الرمي بالاتهامات، من قبيل تناقض الحريات مع الشريعة الإسلامية أو التشجيع على إشاعة الانحلال في المجتمع أو الإبتعاد عن مرجعية الحزب. وترى نزهة الصقلي، البرلمانية والوزيرة السابقة عن حزب التقدم والاشتراكية حليف العدالة والتنمية، أن التفتيشات القانونية يجب أن تكون مبنية على أساس ضبط العلاقات داخل المجتمع على أساس القمع الجنسي. وصرح مصطفى الرميد، الوزير المكلف بحقوق الإنسان، عندما كان وزيرا للعدل، بأنه سيستقيل إن تم إلغاء تجريم العلاقات الجنسية الرضائية في المغرب. ويقول الكتنبوري، "هناك تناقض عند الإسلاميين، فهم يرفضون الحريات الفردية لكن يدافعون عن أصحابها إذا كانوا منهم".

وسبق لوزارة العدل أن طرحت مسودة لتعديل القانون الجزائي في عام 2015 في عهد وزيرها السابق مصطفى الرميد المنتمي إلى حزب العدالة والتنمية، لكن الأخير لم يستطع تمرير هذا القانون بسبب الانقسامات التي حصلت بسبب ملفات الحريات الفردية بما في ذلك العلاقات الجنسية. وكان أحمد الريسوني القيادي بحركة التوحيد والإصلاح، والذي يشغل منصب رئيس للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، قد أكد أن المجتمعات التي فتحت الأبواب للعلاقات الجنسية اللامسؤولة كلها تعاني، مضيفا أن الدفاع عن حرية الجسد هو "دفاع عن شهوة فردية لمن لها مشكلة مع الحمل غير المرغوب فيه". وطالبت ماء العينين حزبها بفتح نقاش داخلي هادئ ومؤطر، بعيدا عن

والتنمية أن موضوع الحريات الفردية غير مطروح للنقاش داخل هياكل الحزب، لكن أمينة ماء العينين رفضت التقسيم التقليدي بين تيار يطالب بإلغاء القوانين التي تهدد الحقوق والحريات، وتيار آخر يرفض الاقتراب من هذه القوانين، باعتبار أن مرجعيته إسلامية. وعلق إدريس الكتنبوري، قائلا "هناك" إسلاميون أصبحوا ينظرون إلى الموقف التقليدي من الحريات الفردية بوصفه عبئا عليهم يجعلهم يعيشون مفارقة بين سلوكهم الخاص والموقف العام للمدرسة الإخوانية". ودخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الخط بتأكيد أنه يتابع باهتمام النقاش حول مسألة الإجهاد الطوعي وأنه ينوي قريبا تقديم توصيات لتنقيح القانون الجزائي.

وانطلقت ماء العينين من قضية هاجر الريسوني، لإجلاء نقاش عام حول العديد من مقتضيات القانون الجنائي المغربي، التي تعتبر مدخلا لانتهاك الحياة الخاصة للأفراد والتضييق على حرياتهم. واعتبر القيادي بالعدالة والتنمية سليمان العمراني، أن مطالبة البرلمانية حزبها بمراجعة مواقفه من الحريات لم يطرح في الحزب، وليس كل ما كتب هو مطروح للنقاش داخل العدالة والتنمية. وقال إدريس الكتنبوري الباحث في الفكر الإسلامي، في تصريح لـ "العرب"، إن قضية الحريات الفردية من القضايا الصعبة التي لا تزال مطروحة على التيار الإسلامي لليس في المغرب فحسب بل في العالم العربي كله وحتى في أوروبا. وأكد عدد من قياديي العدالة

دفع تطوع العديد من الحقوقيين في المغرب للترافع عن الصحافية هاجر الريسوني المعتقلة مؤخرا بتهمة الإجهاد وبيربط علاقة خارج إطار الزواج، إلى طرح ملف الحريات الفردية من جديد، خاصة بعدما هبت الجمعيات النسوية للدفاع عن الصحافية، علاوة على بروز مخاوف متصاعدة داخل التيار الإسلامي الذي يمثلته حزب العدالة والتنمية بعدما دعت إحدى نائباته بالبرلمان إلى التخلي بالشجاعة ومراجعة مواقفه من القوانين التي تمس بالحريات الفردية.



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - يعيش حزب العدالة والتنمية في المغرب على وقع سجل يشق صفوفه وذلك على خلفية عدم وضوح تصوراتهم بشأن ملف الحريات الفردية في المغرب والذي أثارته قضية الصحافية هاجر الريسوني المعتقلة بتهمة الإجهاد ويربط علاقة خارج إطار الزواج. ودعت البرلمانية عن حزب العدالة والتنمية، أمينة ماء العينين، أعضاء حزبها، إلى التخلي بالشجاعة من أجل مراجعة موقفهم من القوانين التي تمس الحريات الفردية.

حزب العدالة والتنمية يرفض الخوض في ملف الحريات، معتبرا أن قضية هاجر الريسوني لا تحتاج إلى كل ما حصل من زوبعة

ورفض الكثير من أعضاء حزب العدالة والتنمية الخوض في الموضوع، معتبرين أنه لا يحتاج إلى كل هذه الزوبعة، فيما اعتبر البعض من حركة التوحيد والإصلاح النزاع الدعوية للعدالة والتنمية أن البرلمانية ماء العينين غير مؤهلة للحديث في الموضوع.

مشروع قانون كويتي يمنع 11 سلوكا بالأماكن العامة

الكويت - تعيش الكويت على وقع جدل كبير غرزا مواقع التواصل الاجتماعي بسبب مشروع قانون تقدم به ماجد المطيري النائب بمجلس الأمة الكويتي، وهدفه معاقبة كل من يخالف القيم والنزق العام. ويلزم مشروع القانون المخالفين ومن بينهم من يظهر في الأماكن العامة بملابس النوم (بيجاما) بدفع غرامة تصل إلى ألف دينار (نحو 3300 دولار). وقد أثار جدلا واسعا في الكويت نجد له صدى في مواقع التواصل الاجتماعي. وأكدت صحيفة القبس أن النائب ماجد المطيري حدد في اقتراحه 11 سلوكا بالأماكن العامة يستوجب العقاب لمرتكبيه، على غرار الظهور بزي يحمل صورا أو عبارات مسيئة للذوق والآداب والتلفظ بالفاظ خادشة للحياء والكرامة والتقل بملابس داخلية (بيجاما النوم). كما تشمل السلوكات المستهدفة في مشروع القانون رفع صوت الموسيقى والتعدي على حق الغير في الطوابير والخدمات وتصوير الآخرين خفية بقصد السخرية والمقالب والبصق وإلقاء بقايا الطعام والأدخنة من نوافذ السيارات في الطرقات.

ويمنح المقترح وزير الداخلية أو من ينوب عنه الحق في إصدار لوائح وقرارات بالأفعال التي من شأنها الإخلال بالنزق العام والآداب العامة، على أن يتم مضاعفة العقوبة في حال تكرار المخالفة. وذكر المطيري في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون، أنه يأتي "نظرا إلى ما شهدناه في الفترة الأخيرة من انفلات أخلاقي وظهور بعض السلبيات الدخيلة والغريبة عن المجتمع الكويتي، لاسيما في الأماكن العامة، وتشغيل الموسيقى بصوت مرتفع، مما يسبب الإزعاج للأخرين، الأمر الذي يشكل خطورة على الهوية الكويتية المنضبطة وهي المعروفة عنها الالتزام الأخلاقي ومراعاة شعور الآخرين".

وتصدر وسم (غرامة البيجاما، ألف دينار) موقع تويتر في الكويت وجاء في المركز الأول، حيث اعتبر غالبية المشاركين أن هذه القضية لا تمثل أهمية كبيرة وسط المشكلات التي تعاني منها البلاد، وأهمها تاخر التنمية والفساد والاختلاسات وزحمة الطرق وتفاقم قروض المواطنين. وكتب البعض ساخرا من الفكرة ومن توقعت طرحها في وقت يبث فيه المواطن من مشكلات أهم، لا تسترعي اهتمامات النواب والمسؤولين.

عرب كركوك يطالبون كردستان بالإفراج عن أبنائهم

من جهتها، قالت متظاهرة أخرى تدعى لدة محمد، إن قوات الأمن الكردية احتجزت شقيقها في حي واحد حزينان بمدينة كركوك عام 2015. وذكرت أن العائلة منذ 4 سنوات لم تتمكن من الحصول على أي معلومات عن شقيقها. والأبصار، جند محافظ كركوك راكان الجبوري، مطالبة حكومة الإقليم بالإفراج عن مواطنين قال إنهم محتجزون في الإقليم بين 2003 و2017، دون قرار قضائي. كما دعا رئيس الجبهة التركمانية العراقية أرشد صالح، وهو أيضا رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان، الأطراف التي احتجزت هؤلاء المواطنين إلى الإبلاغ عن أماكن احتجازهم والكشف عن مصيرهم". ونفت وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان، الإثنين في بيان، وجود محتجزين في سجونها، معتبرة أن "الأبناء والأبصار، وسائل إعلام حول ذلك لا تعكس الحقيقة". وأبدت داخلية الإقليم استعدادها لفتح سجونها أمام ممثلين عن منظمات غير حكومية، ومنظمات دولية ومحلية بشأن هذه القضية. وبتريده أن الإقليم يحتجز في سجون سرية معتقلين من العرب والتركمان من محافظات نينوى وكركوك (شمال) وديالى (شرق)، وهو ما ينفخ الإقليم. وبعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003، بدأت قوات الأمن التابعة للإقليم مستفيدة من ضعف حكومة بغداد بالنمذ في كركوك، التي يعتبرها الدستور العراقي منطقة متنازعا عليها بين بغداد والإقليم.

كركوك (العراق) - تتواصل معاناة عرب محافظة كركوك العراقية الذين يطالبون منذ سنوات قوات الأمن الكردية التابعة لإقليم كردستان في شمال البلاد بالإفراج عن أبنائهم المحتجزين. وتظاهرت عشرات الأسر العربية في محافظة كركوك، للمطالبة بالإفراج عن المحتجزين من قبل قوات الأمن الكردية خلال الفترة بين 2003 - 2017. وتجمع أهالي المغيبين والمحتجزين قرب مبنى محافظة كركوك (شمال)، وطالبوا بإخلاء سبيل أبنائهم المحتجزين في سجون الإقليم دون أوامر قضائية، أو تقديمهم إلى المحاكم. ووقع المتظاهرون لافتات كتب عليها "كلا للظلم والاضطهاد"، ورددوا هتافات من قبيل "نزدي أبنائنا". وقال المتحدث باسم المتظاهرين علي حسين، نريد إحالة أقرارنا إلى المحاكم بعد أن قضوا سنوات عديدة في سجون أربيل والسليمانية. وأضاف أنهم يريدون إخلاء سبيل الأبرياء من أبنائهم في أقرب وقت ممكن، لافتا إلى أن الاعتقالات والاحتجاز أدى إلى وقوع ضحايا أبرياء. وطالب "حسين" حكومة بغداد، ومنظمة الأمم المتحدة، بالتدخل لحل مشكلة أبنائهم. وبدورها، قالت المتظاهرة ميسونة عبد الله "يقع ابني في سجون الإقليم منذ 3 سنوات دون أن يحيلوه إلى المحكمة". وأوضحت "لقد فر ابني من ظلم تنظيم داعش الإرهابي في قضاء الحويجة التابع للمحافظة، وسلم نفسه لقوات البشمركة، الذين القوه في السجن دون إجراء تحقيق معه".

صادرات السلاح إلى السعودية، موضحة أن القرار يؤثر على الشركات البريطانية والأوروبية.

أبرام عقد دفاعي مع نافانتيا، يهدف إلى دمج أنظمة الشركة لإدارة القتال في السفن الحربية التابعة للبحرية السعودية

وكانت محكمة بريطانية قد قضت في يونيو بأن بريطانيا خالفت القانون بإجازه مبيعات أسلحة للسعودية، لكن الحكومة البريطانية طعنت في الحكم القضائي المذكور. وذكر وزير الدفاع البريطاني بن والاس الأربعاء في هذا الصدد أن بلاده لديها نظام رقابة قوي على مبيعات الأسلحة لكنها تدرس حكما قضيا بمخالفتها القانون بمنح تراخيص لتصدير الأسلحة إلى السعودية. وقال والاس إن "بريطانيا لديها واحدة من أقوى عمليات الرقابة على الأسلحة في العالم في ما يتعلق بحقوق الإنسان". وعلى الرغم من وجود وقف لمنح التراخيص الجديدة، فلا يزال بإمكان بريطانيا مواصلة تصدير الأسلحة إلى السعودية، التي تعتبر من أكبر المشترين للأسلحة البريطانية، بموجب التراخيص القائمة. وتعد بريطانيا مصدرا لـ 23 بالمئة من الأسلحة التي تستوردها السعودية.

صفقة عسكرية سعودية إسبانية تترك حسابات لوبيات أوروبية

سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمبيعات السلاح إلى السعودية رغم معارضة نواب ضغط ومجموعات يمينية للاستمرار في صفقات تنظر إليها الدول المصدرة على أنها ضرورية للشركات المنتجة. وسبق أن تعرضت حكومة رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز الاشتراكية في عام 2018 لانتقادات من حزب بوديموس اليساري المتحالف معها لإيقاظها طلبا لبيع 400 قنبلة موجهة بالليزر للمملكة، إلا أن مدريد رفضت الالتزام بحظر تصدير الأسلحة إلى السعودية، والذي ترفضه ألمانيا التي تعد مع الدنمارك الدولتين الأوروبيتين الوحيدتين اللتين ترفضان إبرام أي عقود للأسلحة مع السعودية. وقررت الحكومة الألمانية في شهر مارس الماضي إرجاء وقف تصدير

الرياض - نجحت المملكة العربية السعودية في إبرام عقد دفاعي ضخم مع شركة نافانتيا الإسبانية يتمثل في دمج أنظمة الشركة الإسبانية لإدارة القتال في السفن الحربية التابعة للبحرية السعودية. وتم التوقيع على المشروع العسكري المشترك بين الشركة السعودية للصناعات العسكرية الملوكية للدولة وشركة نافانتيا التي تسيطر عليها الدولة في إسبانيا بعقد قيمته 900 مليون يورو (991 مليون دولار) لدمج أنظمة نافانتيا لإدارة القتال في السفن الحربية التابعة للبحرية السعودية. وذكرت وكالة الأنباء السعودية الأربعاء أن الجانبين وقعا العقد في معرض دفاعي بلنسدن خلال الأسبوع الجاري.



عقد مهم مع شركة نافانتيا

وقالت الوكالة السعودية إنه بالإضافة إلى دمج أنظمة القتال، فإن الاتفاق سيركز على "تصميم النظم وهندستها وتصميم الأجهزة وتطوير البرمجيات والاختبارات وأنظمة التحقق والنماذج الأولية والمحاكاة والنمذجة بالإضافة إلى الدعم اللوجستي وتصميم برامج التدريب". ووقعت السعودية مع شركة نافانتيا قبل هذا العقد الجديد اتفاقا في العام الماضي لتصنيع خمس سفن حربية للبحرية السعودية. وتعد إسبانيا من أهم الدول الأوروبية التي صدرت أسلحة إلى السعودية، حيث قدر رقم معاملاتها في هذا المجال مع الرياض بقيمة 496 مليون يورو (557 مليون دولار) في 2017. ويستعد المراقبون أن يتسبب ملف اليمن في حدوث تغيير جذري في